AL KUT JOURNAL OF ECONOMIC AND ADMINISTRATIVE SCIENCES
Publisher: College of Economics and Management - Wasit University

الإفصاح عن مؤشّرات الاستدامة وانعكاسها على القيمة السوقية في السوق المالي التونسي

(دراسة ميدانية على عيّنة من المصارف التجارية التونسية)

https://doi.org/10.29124/kjeas.1547.01

م. دنيا محسن خلف [1]
كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة المستنصرية- العراق
donia1979a@gmail.com

أ. د. حماد الفخفاخ [2]
كلية العلوم الاقتصادية والتصرف/ جامعة صفاقس- تونس
hamadi.fakhfakh.tn@gmail.com

أ. د. ابتهاج اسماعيل يعقوب[3]
كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة المستنصرية- العراق
Hssainalaa1000@uomustasiriyah.org

المستخلص:

هدف البحث إلى قياس مستوى الإفصاح عن مؤشّرات الاستدامة وفق معيار FN-CB الصادر من مجلس معايير الاستدامة SASB وتأثيرها على القيمة السوقية للمصارف التونسية وتأثيرها على القيمة السوقية للمصارف. وقد اعتمد البحث في الدراسة الميدانية على مؤشّرات الاستدامة وفق معيار FN-CB لقياس مستوى الإفصاح المستدام للمصارف عيّنة البحث فضلاً عن الاعتماد على مقياس (Tobin's Q) لقياس قيمة المصارف عيّنة البحث من خلال الاعتماد التقارير المالية المنشورة في سوق تونس لـ (6) مصارف تونسية مدرجة في بورصة تونس للمدّة (2020-2021-2019). وتوصّلت الدراسة إلى أنّ القيمة السوقية وفق مقياس (Tobin's Q) للمصارف التونسية لم تتأثر بالإفصاح عن مواضيع الاستدامة وفق معيار FN-CB ، وتوصّل البحث إلى العديد من التوصيات منها ضرورة تحسين جودة الإفصاح عن مؤشّرات الاستدامة من خلال تبنّي معايير الاستدامة (SASB) الصادرة عن الهيئات المهنية والمحاسبية في السوقي التونسي .

Abstract

The research aims to measure the level of disclosure of sustainability indicators according to the FN-CB standard issued by the Sustainability Standards Board (SASB) and its impact on the market value of Tunisian banks and its impact on the market value of banks. The research in the field study relied on sustainability indicators according to the FN-CB standard to measure the level of sustainable disclosure. For the banks in the research sample, in addition to relying on Tobin's Q) measure to measure the value of the banks in the research sample by relying on the financial reports published in the Tunisian market for (6) Tunisian banks listed on the Tunisian stock exchange for the period (2020-2021-2021). The study reached the conclusion that the market value according to the Tobin's Q scale for Tunisian banks was not affected by the

disclosure of sustainability issues according to the FN-CB standard. The research reached several recommendations on the need to improve the quality of disclosure of sustainability indicators by adopting the SASB sustainability standards issued by the bodies. Professionalism and accounting in the Tunisian market.

أولا: الإطار المنهجي للبحث:

مقدّمة البحث :

إنّ إفصاح المصارف التجارية عن المعلومات المالية التقليدية لم يعد كافيا لغرض اتّخاذ أصحاب المصالح للقرارات، فأصبحت هناك حاجة ملحّة لإضافة معلومات غير مالية لأغراض تحديد القيمة السوقية لأسهم الشركة، إذ تُعدُّ القيمة السوقية للأسهم مقياساً مهمّا لقياس جودة أداء الشركة، وتؤثّر بشكلٍ فعّال على قرارات المستثمرين. إنّ عدم استقرار القيمة السوقية للأسهم تؤثّر في قرارات المُستعملين وعلى ثقة المستثمرين، إذ أكّدَت بعض الدراسات على أنّ التقارير المالية التقليدية عاجزة عن الوفاء باحتياجات أصحاب المصالح من المعلومات؛ وذلك لأنّها لا تعكس قدرة الشركة على البقاء والاستمرار في الأجل الطويل نظراً لاستبعادها للأنشطة غير مالية، على الرغم من أنّ بعض هذه الأنشطة تُعدُّ غايةً في الأهمّية لارتباطها بالجوانب البيئية والاجتماعية للشركة وإمكانية استدامتها. ولم يعد تقويم الشركات يعتمد على ربحيتها ولا على مركزها المالي فقط ، وإنّما ظهرت مفاهيم حديثة تساعد في خلق بيئة قادرة على التعامل مع التطوّرات المتسارعة في الجوانب الاقتصادية والتكنولوجية في أنحاء العالم . فكان أبرز هذه التطوّرات ظهور مفهوم الاستدامة Sustainability، التي تسعى إلى تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية من ناحية والمسؤولية الاجتماعية وحماية البيئة من ناحية أخرى ؛ من أجل توفير حياة كريمة لِكُلّ الأجيال الحالية والمستقبلية.

لذلك اهتمت هيئة السوق المالي لبورصة تونس بمفهوم الاستدامة والإفصاح عنها بتقاريرها المالية، انطلاقاً من أنّ كُلّ نشاط اقتصادي للمؤسّسات له تداعيات لا تقتصر فقط على نتائج اقتصادية ومالية فحسب ، بل أيضًا نتائج غير مالية. ونظراً للمكانة المهمّة التي تحتلها الممارسات وإفصاح الشركة عن أدائها المتعلّق بالمعايير البيئية والمجتمعية والحوكمة عند اتّخاذ قرارات الاستثمار، فقد انضمّتْ بورصة تونس بتاريخ 2015/10/25 إلى مبادرة البورصات المستدامة للأمم المتحدة، التي تتمثّل أهدافها في دراسة وسائل التعاون بين المراكز المالية والمستثمرين وهيئات الرقابة والمؤسّسات، ولها هدف مزدوج تحسين الشفافية في مواجهة التحدّيات البيئية والاجتماعية والحوكمة وتشجيع التمويل المسؤول على المدى القصير والطويل (هيئة السوق المالية بورصة تونس، 2020). لذا اهتمت الهيئات والمنظّمات المهنية بتلبية متطلّبات الاستدامة واعتمادها كمؤشّر لتحليل أداء الشركات بالإفصاح غير مالي، والزمت المصارف التجارية بالإفصاح عن مواضيع الاستدامة (الزاماً او طوعاً) في تقاريرها الفصلية أو السنوية، وذلك لأن الإفصاح عن الاستدامة له محتوى معلوماتي يؤثّر على قرارات أصحاب المصالح عامّة والمساهمين خاصّة، لأغراض تحديد قيمة المصرف. وعلى الرغم من الأهمّية الكبيرة لدرجة إفصاح المصارف التجارية التونسية عن استدامتها على قيمتها، إلّا أنّ هذا الإفصاح لم يكن بالمستوى المطلوب وما يزال محدوداً. ويتناول البحث الأمور جميعها المتعلّقة بدرجة الإفصاح عن محاسبة الاستدامة، ولا

سيّما العوامل المؤثّرة على مستوى الإفصاح عن مواضيع الاستدامة وفق معيار FN-CB في المصارف التجارية المدرجة في سوق الأوراق المالية بورصة تونس.

إشكالية الدراسة :

تبرز مشكلة البحث في أنّ غياب الالتزامات بالإفصاح عن مؤشّرات الاستدامة وفق معايير محاسبة الاستدامة (SASB) ومعايير مبادرة إعداد التقارير للإفصاح (GRI) على وفق تعليمات الإفصاح في السوق المالي التونسي رقم (48) لسنة 2016 سيؤدّي إلى خلق فجوة معلوماتية بين إدارة المصارف التجارية والأطراف ذات المصالح، ممّا يؤثّر على مصداقية المعلومات الواردة في التقارير المالية التي تُقدّمها المصارف وموثوقيتها، والتي تنعكس على حقيقة النشاط المالي لها، وفق ذلك يُثار تساؤل البحث الآتي:

1- **هل تفصح المصارف التجارية التونسية المدرجة في بورصة تونس (هيئة سوق الأوراق المالية) عن مؤشّرات الاستدامة في تقاريرها المالية على وفق متطلّبات معايير محاسبة الاستدامة (SASB) ولا سيّما معيار المصارف التجارية FN-CB.**
2- **هل هناك تأثير للإفصاح عن الاستدامة (إنْ وجد) على القيمة السوقية للمصارف في البيئة التونسية على وفق مقياس Tobin's Q.**

أهداف الدراسة :-

تهدف الدراسة إلى تقويم مستوى الإفصاح عن مؤشّرات محاسبة الاستدامة في القطاع المصرفي التونسي، وقياس تأثيرها على القيمة السوقية للمصارف من خلال:

1- **معرفة مدى التزام المصارف التونسية بالإفصاح عن مؤشّرات محاسبة الاستدامة في التقارير المالية، وانعكاسها على القيمة السوقية وفقا لنموّذج (Tobin's Q) ومؤشّر (Marris).**
2- **مدى التزامها بإصدارات الهيئات المهنية المتعلّقة بمعايير الاستدامة، واختبار مدى تأثير القيمة السوقية بالإفصاح عن مؤشّرات الاستدامة.**

أهمّية الدراسة :-

تنبع أهمّية البحث من تقديم دلّيل عملي علي تأثير قياس مؤشّرات محاسبة الاستدامة على المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية مع إلزامها بتطبيق معايير الاستدامة في تقاريرها المالية، وهي ما قد توفّر معلومات مفيدة للجهات التنظيمية المُهتمّة بمعلومات الأداء المُستدام ومدى قيام المصارف التجارية بالإفصاح عنها، ومعرفة المُتغيّرات التي تؤثّر على درجة الإفصاح عن مواضيع الاستدامة وفق معيار FN-CB، فضلا عن ذلك التوصّل لنتائج ومقترحات تعمل على تحسين مستوى التزام المصارف التجارية ـ عيّنة البحث ـ لبورصة تونس بمعايير الاستدامة والإفصاح عنها بتقاريرها الفصلية أو السنوية.

فرضيات الدراسة:-

لأجل الإجابة على إشكالية البحث سنعتمد على الفرضيات الآتية:

1- **هناك تباين في مستوى الإفصاح عن مؤشّرات الاستدامة على وفق معيار FN-CB في القطاع المصرفي التونسي.**

2- الإفصاح عن مؤشّرات الاستدامة وفق معيار FN-CB سيؤثّر ايجابياً على القيمة السوقية القطاع المصرفي التونسي.

ثانياً: الإطار النظري للبحث:

المحور الأول : أهمّية الإفصاح عن التنمية المستدامة للمصارف التجارية:

1- مفهوم الاستدامة (Sustainable development):-

شغلت قضية الاستدامة العديد من دول العالم كأساس للحفاظ على البيئة للأجيال الحالية والقادمة، ولم يعد الاهتمام بالقضايا البيئية والاجتماعية منصبًّا فقط على الدول المتُقدّمة فحسب بل شملَ أيضًا الدول النامية، وأصبحت الدول الصناعية محل أنظار العديد من الهيئات المحلّية والدولية ذات الاهتمام بالقضايا البيئية والاجتماعية؛ نظراً لما للعملية الصناعية من تأثير مباشر على التلوّث البيئي ونضوب الموارد الطبيعية. أدّى هذا الاهتمام المتزايد إلى الكثير من التعريفات من قبل العلماء حول مفهوم الاستدامة ، وقد ظهر مفهوم الاستدامة (Sustainable Development SD) في تقرير بروندتلاند Brundtland عام 1987 الصادر عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة، وقد عَرّفَ التقريرُ الاستدامة بأنّها " التنمية التي تفي باحتياجات الأجيال الحالية دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على الوفاء باحتياجاتها". (Aras&Crowther,2009).

إنّ التنمية المستدامة هي إحدى خطوات التطوّر من أجل إدخال التحسينات في المجالات جميعها، وتحقيق الازدهار الاقتصادي والبيئي والاجتماعي للمستوطنات البشرية ،وأصبح مصطلح الاستدامة واسع النطاق ويمكن تطبيقه وتداوله محلّياً وعالمياً. وعرّفتْ الاستدامة بأنّها تلبية حاجات الجيل الحاضر دون المساس بقدرات واحتياجات جيل المستقبل (Damirchi,Mahdavinejad,2017:31)، كما عرفت بأنّها تنمية شاملة اقتصادية، و اجتماعية، وثقافية، وسياسية ، تهدف إلى تحقيق مستمر في حياة السكان ورفاهيتهم جميعا. تقوم هذه التنمية على أساس مساهمة الأفراد جميعهم بشكل فعّال وحرّ في التنمية وعلى أساس التوزيع العادلّ لعائداتها (Omar Ikbal,2021:1121). ومن ناحية أخرى تُعرّف الاستدامة (Bradford,2017:13) بأنّها استراتيجية للأعمال تسعى إلى الوصول لأفضل الممارسات بما يسهم في تحقيق التوازن بين تلبية احتياجات أصحاب المصالح الحاليين والمرتقبين، والتي تعظّم من قيمة المساهمين في الشركة من خلال تبنّي الفرص وإدارة المخاطر الناتجة عن الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وعلى الشركة أنْ تأخذ معيّن المجتمع والبيئة؛ نتيجة الأعمال التي تقوم بها لغرض استمراريتها على المدى البعيد.

ويرى الباحثون أنّ مفهوم الاستدامة في الأساس يتعلّق بتلبية حاجات الأجيال الحالية دون المساس بحقوق الأجيال القادمة، والبحث عن موارد جديدة وتغيّر جودة النموّ لجعله أكثر استعمالا. إذاً هي عملية مخطّطة وهادفة تُسهمُ في بلورة الأهداف وتحديد الخيارات وتخطّي العقبات ورسم السياسات وتبنّي الاستراتيجيات برؤية أكثر توازنًا وشمولا، بما يساعد في التوظيف الرشيد للموارد النادرة والمتاحة، الأمر الذي يؤدّي إلى توافر حياةٍ كريمة لِكُلّ من الأجيال الحالية والقادمة، وبما يحقّق استدامة الوحدة الاقتصادية والمجتمع في آن واحد. لذلك أصبح مفهوم الاستدامة منذ ظهوره يفرض نفسه على الأوساط والكيانات جميعها: الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية و غيرها.

2- أبعاد الاستدامة Dimension of Sustainability:-

أكّدَ تقرير« برونتلاند » على الارتباط الوثيق بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بالاستدامة ، وأشار التقرير إلى عدم إمكانية تطبيق استراتيجية الاستدامة دون ملاحظة متطلّبات الأبعاد الثلاثة: « الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية

». يشتملُ كلّ بُعد من الأبعاد الثلاثة على عدد من الأنشطة التي تتداخل بعضها مع بعض بما يحقّق الاستدامة ، ويتمّ النظر إلى هذه الأبعاد بنظرة تحليلية متكاملة لا يمكن الفصل بينهم. ويشير الأداء المستدام إلى أداء الوحدة الاقتصادية الذي يتضمّنُ سياسات وقرارات الأعمال التي تخلق نتائج اقتصادية واجتماعية وبيئية. ويمكن توضيح تلك الأبعاد وتأثيرها على الوحدات الاقتصادية، ولا سيّما المصارف التجارية التي تحتاج إلى تقارير الاستدامة كجزء من الأعمال الاعتيادية؛ لتلبية توقّعات أصحاب المصالح والمستثمرين والمجتمع بسبب تزايد المخاوف العامّة بشأن هذه القضايا. ولغرض تحقيق المصارف التجارية لأهدافها ورغباتها ينبغي عليها تلبية احتياجات أصحاب المصالح والمستثمرين ورغباتهم سواء الحاليين أم المحتملين، وبيان مدى قدرة هذه المصارف في الربط بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية؛ لأنّ الهدف لِكُلّ منها وفق المؤشّرات المتعلّقة بها هو تحقيق الاستدامة.

وتتمثّل أبعاد الاستدامة بالآتي:

أ- البعد البيئي Environmental dimensions: ويمثّل هذا البعد المحافظة على الموارد الطبيعية والبيئية ونقلها للأجيال القادمة، من خلال إيجاد حلول قابلة للاستمرار اقتصادياً للحدّ من استهلاك الموارد، وإيقاف التلوّث، وحفظ المصادر الطبيعية (Mohaned,etal.,2020:429).

ب- البعد الاقتصادي The economic dimensions: إنّ مفهوم هذا البعد يتمّ النظر إليه بتلبية الحاجات المادّية للإنسان من خلال الإنتاج والاستهلاك واستعمال الموارد المتاحة حالياً بشكل لا يقلّل الدخل الحقيقي في المستقبل (Mohaned,etal.,2020:429).

ت- البعد الاجتماعي Social dimensions: يرتبط هذا المفهوم بأهمّية المعلومات المتعلّقة بعمليات الوحدة الاقتصادية وأنشطتها على المجتمع بأكمله (Othman,2019:3). ويهدف هذا البعد إلى تحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق: توزيع الموارد الطبيعية والاقتصادية، وتنمية الثقافات، واحترام حقوق الإنسان والتنويع والمشاركة (فريد،14:2016).

ث- البعد التكنولوجيThe technological dimensions: يُعدّ هذا البعد من أهمّ أبعاد التنمية المستدامة لدوره الكبير في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة من خلال إدخال التكنولوجيا النظيفة في عمليات الإنتاج والاستهلاك وعمليات الحدّ من التلوّث(Mohaned,etal.,2020:429).

ج- البُعد المؤسّسي (الحوكمة): إنَّ هذا البعد المؤسّسي هو المسؤول عن تحقّق التكامل لأبعاد التنمية المستدامة وأهدافها. لهذا يركّز على النهوض بكفاءة الخدمات الحكومية من خلال: تطوير الأنظمة واللوائح الإدارية، وإعادة هيكلة الأجهزة الحكومية، وإنشاء أجهزه عديدة من أجل تحسين أدائها والارتقاء بإنتاجيتها (استراتيجية المملكة للتنمية المستدامة،18:2018).

والشكل (1) الآتي يبيّنُ أبعاد التنمية المستدامة الثانوية وأقسامها التكنولوجية والسياسية وما تتضمّنه من مميّزات وكما يأتي:

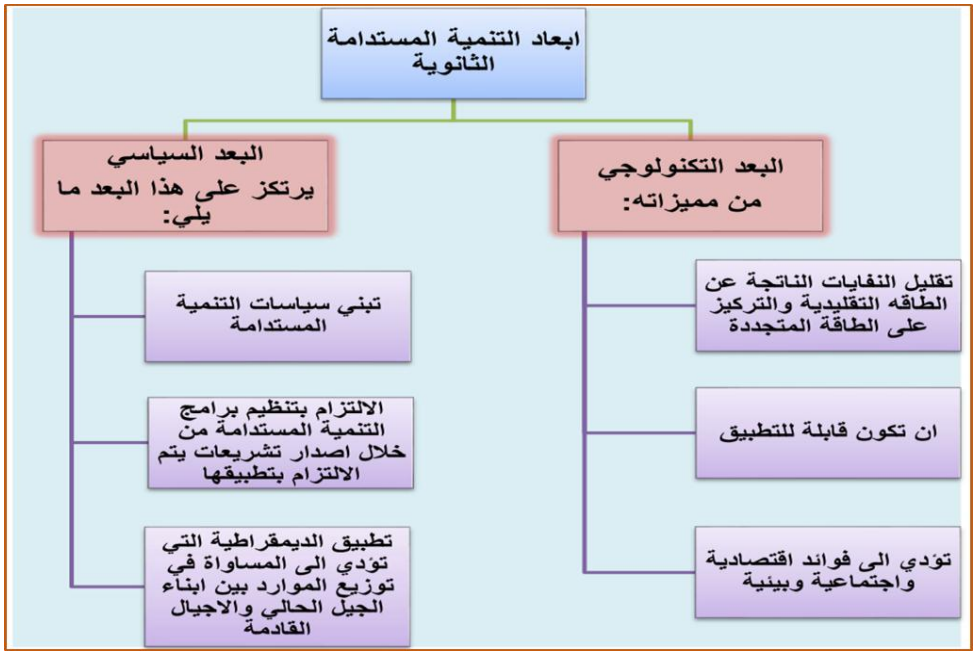

الشكل (1) أبعاد التنمية المستدامة الثانوية

المصدر: الشكل من إعداد الباحثين

ويرى الباحثون أن تحقيق التنمية المستدامة يكون من خلال التكامل بين الأبعاد الثلاثة، إذ يمكن من خلال البعد الاقتصادي والذي يمثّل أحد المحرّكات الاقتصادية، واستعمال الموارد البيئية المتاحة لتحقيق رفاهية المجتمع، من خلال الاهتمام بالبعد التكنولوجي الذي يعتمد على تقدير الإمكانات المتوفّرة وتخطيطها لأطول مدّة مستقبلية، وبما يضمن حقّ الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية الموجودة ، وعدم استنزافها أو تلوّثها والحفاظ على البيئة، وتوجيه الاستثمارات والبدائل التكنولوجية لتحقيق تنمية متكاملة. وهنا يجب الإبلاغ عن هذه المؤشّرات وإعداد التقارير عن أداء المؤسّسة وتطويرها فيما يتعلّق بأدائها عن الاستدامة ،فيجب الدمج بين أبعاد التنمية المستدامة، فهي ليست مستقلّة عن بعضها البعض، وإنّما يكّملُ بعضها الآخر؛ لأنّ الهدف منها واحد: يضمن بقاء المؤسّسة على المدى البعيد، واستمراريتها، وتعظيم قيمتها، وزيادة قدرتها التنافسية بجانب الحفاظ على ثروة المجتمع وموارده وبيئته.

3- دور المحاسبة في دعم الاستدامة:

أن تطوّر الاهتمام بقضايا الاستدامة قد انعكس على الفكر المحاسبي ، فهناك العديد من الأطراف ذوي العلاقة بدؤوا بالمطالبة بشكل متزايد بمعلومات حول الأمور: البيئية، والاجتماعية، والاقتصادية، وحوكمة الشركات، وإدارة المخاطر، واستعمال التكنولوجيا الحديثة وغيرها من جوانب الاستدامة ، ما جعل العديد من الوحدات الاقتصادية تحت طائلة المساءلة من قبل الأطراف ذات العلاقة أكثر من أيّ وقت مضى، ما حتّمَ على الوحدات اتّخاذ قرارات حول أدائها الفعلي الذي لم يقتصر فقط على النواحي المالية ، وبذلك اصبحت الوحدة ملزمة بتقديم معلومات حول أدائها بصورة كاملة، والتي تشمل الجوانب: الاجتماعية، والبيئية، والاقتصادية كافّة (الأمين،83:2018) ومن ثمّ فإنّ اتّخاذ مثل هذه القرارات لا يمكن تحقيقها إلّا من خلال التعاون بين مديري الوحدة، والمحاسبين من خلال دعمهم لجهود تحقيق الاستدامة

(جميل،79:2018)، إذ يستطيع المحاسبون تحقيق ذلك من خلال تعزيز دقّة الإفصاح والشفافية بالمعلومات المتعلّقة بالأداء الاجتماعي والبيئي للوحدة ، كما إنّ تطوّر عمل المحاسبين الذي يخدم الاستدامة أخذ صور مختلفة تشكل ما يأتي:

- **المحاسبة الإدارية البيئة: والتي استعملت لتحديد التكاليف والإيرادات من خلال العوامل المتعلّقة بالبيئة، والتي تسبّب التكاليف والإيرادات (جميل،79:2018).**
- **المحاسبة الاجتماعية :والتي تستعمل لوصف الوحدة وفهمها، واستجابتها لعلاقتها مع أصحاب المصالح ، والتي تشمل: سلسلة التزويد، ومصطلح الموظّفين، وحماية الزبائن والمنافع غير ملموسة . وكذلك فإنّ المحاسبة الاجتماعية تغطي التأثيرات البيئية.**
- **تكاليف الاستدامة : وهي التي تستعمل لوضع أسعار موضوعية للأمور الخارجية الناجمة عن تأثير عمليات الوحدة ومخرجاتها. (راجي وعباس،245:2019).**

ويرى الباحثون أنّ المعلومات التي تُقدّمها المحاسبة للمجتمع والأطراف ذات العلاقة تكون من خلال التقارير والقوائم المالية التي تُعدُّها الوحدة من قبل المحاسبين الذين يشكّلون الجهة الأكثر اهتماماً في توفير معلومات مفيدة لأغراض اتّخاذ القرارات الداخلية والخارجية عن تأثيرات أنشطة الوحدات الاقتصادية على البيئة والمجتمع بصفة عامّة، من خلال عمليات القياس والمراقبة وإدارة المخاطر بالإفصاح عن المعلومات المالية وغير مالية كافّة، والتي يجب أنْ تتميّز بالشفافية، والموثوقية، والقابلية للمقارنة لغرض تمكين أصحاب المصالح من تقويم التأثير البيئي، والاجتماعي، والاقتصادي لأنشطة الوحدة.

4- الإفصاح عن عناصر الاستدامة:-

أدركت الكثير من الوحدات الاقتصادية أهمّية الإفصاح عن المعلومات غير المالية مثل الإفصاح عن الاستدامة من خلال تقارير الاستدامة السنوية لغرض إثبات مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة. وتختلف هذه التقارير بين وحدة وأخرى؛ بسبب الاختلاف في الحجم أو الهيكل المالي أو آلية الحوكمة المتّبعة فيه. لذلك دعت الحاجة إلى وجود إطار شامل وموحّد لمفهوم التنمية المستدامة؛ ليسهّلَ من إمكانية المقارنة والتحقيق (Ong,2016:1-3). وقد عُرّفَ الإفصاح عن الاستدامة بأنّه وسيلة يمكن أنْ تستعمل لتوفير المعلومات الوصفية والكمّية والمالية وغير المالية وتوصيلها لأصحاب المصالح الداخليين والخارجين لتقويم التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لنشاط الوحدات بما يساعدهم على اتّخاذ القرارات الرشيدة بصورة دورية، سواء أكانت تقارير سنوية أم تقارير مستقلّة أم منفصلة. (Rajiv,etal.,2019)، على نْ تكون المعلومات الواردة بالتقارير دقيقة، وحيادية، وملائمة لاحتياجات أصحاب المصالح، وتسمح لهم باتّخاذ القرارات المختلفة في ضوء رؤية واضحة (إبراهيم،237:2019).

في حين عَرّفتْ مبادرة الإفصاح الشامل (GRI) الإفصاح المحاسبي عن الاستدامة بأنّه " ممارسة عمليات القياس والإفصاح وتحقيق المساءلة لأصحاب المصالح بخصوص أداء الوحدة الاقتصادية تجاه هدف التنمية المستدامة " (GRI,2011:3). وكذلك عُرّفَ الإفصاح عن الاستدامة بأنّه: كيفية مساهمة الوحدة أو سعيها إلى تحقيق المساهمة في المستقبل في تحسين الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية والبيئية أو تدهورها، فضلًا عن التطوّرات، والاتّجاهات على المستوى العالمي، والإقليمي، و المحلّي (Global Reporting Initiatives, 2013:17). ويعرّف (Nobance & Eillili) الإفصاح عن الاستدامة بأنّه : الإفصاح عن التقارير التي تنشرها الوحدة للمستخدمين الخارجيين والداخليين،

وفيها يتمّ توضيح الصورة الكاملة عن موقف الوحدة وأنشطتها الاقتصادية و الاجتماعية والبيئية والحوكمة، وتوضّح مدى التزامها بممارسات الإفصاح الجيدة في تحقيق التنمية المستدامة (Nobance&Eillili,2015:2) .

ويرى الباحثون أنّ الإفصاح عن الاستدامة في تقارير الوحدات الاقتصادية : ضرورة لتوسيع نطاق الإفصاح في القوائم المالية إذْ يشمل المعلومات كافّة سواء أكانت وصفية أم كمية، التي من خلالها تساعد مستخدمي التقارير المالية في تقويم الأداء الاقتصادي والبيئي والاجتماعي والية الحوكمة في الوحدة وكذلك التعرّف على مستويات تطبيق التنمية المستدامة فيها ، بحيث يكون لها تأثير على أنشطتها ،وخلال مدّة محدّدة سينعكس بصورة ايجابية عليها وعلى المستوى الدولي والمحلّي وتحقيق الرفاهية للمجتمع.

المحور الثاني: الإفصاح عن الاستدامة وتأثيره على القيمة السوقية للمصارف التجارية:-

إنّ الإفصاح عن الاستدامة اصبح مطلباً أساسيا من قبل مختلف الأطراف المعنية بالتقارير المالية ، فهو يفيد مختلف الأطراف سواء أكانت أطراف داخلية أم خارجية في ترشيد القرارات، فالمعلومات التي تُقدّمها التقارير المالية في الوقت الحالي لم تُعدُّ كافية أو ملائمة لأغراض اتّخاذ القرارات، فبدأ عددٌ كبيرٌ من أصحاب المصالح في التركيز على معلومات أعمّ وأشمل من المعلومات الاقتصادية، فكان التركيز على مؤشّرات الاستدامة؛ لما تُقدّمه من معلومات بيئية واجتماعية واقتصادية، لذا كان من المهم والضروري التوسّع في الإفصاح بحيث يشمل البيانات كافّة المتعلّقة بالأداء الاجتماعي والبيئي فضلًا عن الأداء الاقتصادي ومبادئ الحوكمة للمصارف، و التي لها بالغ التأثير على القيمة السوقية للمصارف.

1- أهمّية الإفصاح المحاسبي عن الاستدامة في المصارف التجارية:

بسبب تُعدُّد الجهات التي تنتفعُ من القطاع المصرفي، وتزايد حدّة المنافسة بين المصارف، وتطوّر التكنولوجيا المستعملة فيها، وارتفاع درجة المخاطر زادت أهمّية الإفصاح المحاسبي من قبل المستفيدين لها؛ لكونها وسيطا ماليا، إذ يتوجب على ادارات المصارف أنْ تقوم بإجراء تحليل عن هذه المخاطر والإفصاح عنها في تقاريرها السنوية (Ong,2016:1-3)، بهدف تمكين مستخدمي التقارير المالية من معرفة طبيعة عمل المصرف وأدائها المالي، والمخاطر الناتجة عن مزاولة المصرف لأنشطتها، وكيفية قيام المصرف بإدارة تلك المخاطر(الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين،137:2016). وفي هذا الإطار أصدرَ مجلس معايير المحاسبة الدولي لإعداد التقارير المالية المعيار (IFRS7) الإفصاحات الذي حلّ محلّ المعيار (IAS 30) في القوائم المالية للبنوك والمؤسّسات المشابهة لمساعدّة مستخدمي التقارير المالية من فهم المبادئ والأسس والطرائق المحاسبية التي تُعدُّ بموجبها تلك التقارير، فضلًا عن معيار (FN-CB الخاصّ بالمصارف التجارية) الصادرة عن مجلس معايير محاسبة الاستدامة (SASB) إذْ ينبغي على المصارف التجارية أنْ تفصح عن قضايا الاستدامة والمقاييس والمخاطر والفرص المرتبطة بعملها، والعمليات التي تقوم بها اللازمة للمستثمرين لفهم ومعرفة مدى مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة، والتي تتضمّن بيانات مالية (أرقام محاسبية كما نعرفها) وبيانات غير مالية، مثل: إعداد الموظّفين، وإعداد الابنية، وإعداد العملاء، أو أيّة معلومات غير مقاسة بالنقد(SASB,2017:5). وكما معلوم أنّ الإفصاح المحاسبي عن الاستدامة للمصارف يُعدّ من أهمّ المبادئ المحاسبية التي تزيد من قيمة ومنفعة المعلومات ومنفعتها، التي تساعد مستخدمي التقارير المالية وغير المالية في صناعة القرارات الاستثمارية واتّخاذها. وأصبحت تلك المؤسّسات تخضع إلى ضغوط متزايدة من قبل المستثمرين للإفصاح في تقاريرها عن تأثيرات الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على المجتمع، وكيفية إدارتها لتلك التأثيرات . لذلك أصدرَت مبادرة

الإبلاغ العالمية معيار(GRI 102) الإفصاحات العامّة التي تعزّز من مصداقية التقارير المالية، التي تُقدّمها الشركات، إذْ تحدّد متطلّبات الإبلاغ عن المعلومات المتعلّقة بالشركة، والتي يمكن استعمالها من قبل أيّ قطاع، و تشمل متطلّبات الإفصاح عن: (ملف الشركة ، الاستراتيجيات ، الأخلاقيات والنزاهة ، الحوكمة ، إشراك أصحاب المصلحة ، ممارسات الإبلاغ) (الخفاجي،60:2018) وغيرها من المبادرات الأخرى. ويرى الباحثون أنّ المصارف التجارية التي تلتزم بتطبيق هذه المعايير ستسهم هم في تحسين الإفصاح، وهذا الامر يؤدّي إلى تشجيع الشركات على الاقتراض منها؛ لأنّ تطبيق هذه المبادئ سيؤدّي إلى تقليل هذه المخاطر عن تعامل المصارف معها، ومن ثَمّ سيعزّز من ثقة المُستعملين سواء أكانوا داخليين أم خارجيين لتلك التقارير وتلبية احتياجاتهم ورغباتهم، والتي ستنعكس بدورها على تحسين سمعة المصارف وزيادة قيمتها السوقية.

2- قياس القيمة السوقية للمصارف:

تُعدُّ القيمة السوقية واحدة من القيم التي تساعد في تحديد قيمة المصارف في سوق الأوراق المالية ، فضلا عن أنّها تعطي تصورا عن الآفاق المستقبلية للمصرف (Habiba,2017:2)ح لأنّها تُعَدُّ من أهمّ القيم من وجهة نظر المستثمرين ، كما أنّها تعكس القيمة الاقتصادية لحقوق المساهمين. وتتمثّل أهمّية القيمة السوقية في كونها تكون بمنزلة مرآة تعكس المعلومات والعناصر والمُتغيّرات الأخرى التي تؤثّر على أسعار الأسهم (الغزي،35:2020). ويفضل المستثمرون في سوق الأوراق المالية أنْ تكون قيم الأسهم السوقية أعلى من قيمتها الدفترية، والسهم الذي يباع بقيمة سوقية أقلّ من قيمته الدفترية يشير إلى أنّ الشركة تواجه صعوبات مالية (موسى والفريجي،72:2020).

لذا يحتاج المستثمرون إلى الإفصاح عن قيمة تمثّل وحدة المصارف بغض النظر عن اتّجاه الأسواق، وتوفّر القيمة السوقية مع الإفصاح الموسّع معلومات موثوقة وفي الوقت المناسب وقابلة للمقارنة أكثر من القيم التي سيُتمّ الإبلاغ عنها بموجب طرائق محاسبية بديلة أخرى (Almumain,2018:4)، ويُعدّ مقياس القيمة السوقية جيداً لقياس كفاءة الأداء المالي للمصارف بشكل عام، ومن جانب آخر يمكن ملاحظة تأثير القيمة على أداء المصارف من خلال امتلاك المستثمرين لرأس المال المتمثّل بأسعار الأسهم كمكوّن رئيس لها، فكلّما زاد الربح سيكون سعر السهم إيجابيًا، زادت القيمة الإيجابية، أظهرت أنّ المصارف تَتَمتّع بأداء جيدٍ، لأنّها نجحت في إضافة قيمة لرأس المال الذي عهد به المستثمرون إلى المصارف (Hermuningsih,2018:83).

لقد جاءت تسمية قيمة المصرف لتحديد الوضع المالي في المدى الطويل، إنّ قيمة حقوق المساهمين هي جزءٌ أساسٌ يرتكز على كيفية إدارة هذه القيمة، ويستعملها الباحثون والمحلّلون والمحاسبون الإداريون، ووفقا لهذا المفهوم فإنّ قيمة المصرف هي القيمة السوقية المُقدّرة من الأموال في تاريخ معيّن مع الأخذ بنظر بالحسبان مجموعة من العوامل هي: المخاطر الكلّية، وتوقّعات الدخل، والوقت.

3- قياس القيمة السوقية للمصرف وفق مقياس Tobin's Q ومقياس مؤشّر Marris

لقد زادت في المدّة الاخيرة الحاجة إلى مقاييس موضوعية للتمييز بين الاستراتيجيات التي تضيف قيمة على المدى الطويل ،وتلك التي لا تحقّق قيمة مضافة. فقد قدّم العالم James Tobin الفكرة لنموّذج (Tobin's Q) كمقياس للتنبّؤ بالربحية المستقبلية للاستثمار الرأسمالي سواء أكان بالارتفاع أم الانخفاض. وهي تمثّل نسبة المقارنة بين القيمة السوقية

لأصول المصرف على القيمة الاستبدالية لها، وهذه النسبة من الممكن استعمالها في العديد من المجالات منها:(التنبّؤ بالاستثمار الرأسمالي المستقبلي، وقيمة المصارف ، ويقيس أيضًا فرص النموّ المستقبلية للمصارف وأدائها).

إنّ نسبة Tobin's Q تتطلّع إلى المستقبل ويمكنها أن تلفظ بشكل أفضل استراتيجية طويلة الأجل (قدرة المصرف على توليد إيرادات مستدامة)؛ لأنّ القيمة السوقية للمصرف هي تقدير للقيمة الحالية للتدفّقات النقدية المستقبلية، يمكن النظر إلى Tobin's Q على أنّه مقياس لمساهمة الأصول غير الملموسة للمصرف في هذه القيمة بما في ذلك كفاءة الإدارة في اختيار الاستراتيجيات الصحيحة. ويجري حساب نسبة Tobin's Q بالمعادلّة الآتية:-

$$\text{Tobin's Q} = \text{MVE} + \text{PS} + \text{DEBT} / \text{TA}$$

MVE	(عدد الأسهم المكتتب عليها X سعرها في 12/31)
PS	+ قيمة الأسهم الممتازة
DEBT	+ (المطلوبات قصيرة الأجل- اصول قصيرة الأجل +القيمة الدفترية لمطلوبات طويلة الأجل)
TA	/ القيمة الدفترية لإجمالي أصول الوحدة
≤1 ≤	= نسبة Q

ولقد بيّن (Yildirim & Efthyvoulou,2018,226-230) انّ قيمة Tobin's Q كلّما زادت عن (1.0)، دلّ ذلك على الأداء الجيد للمصرف، والربحية العالية، وزيادة في قيمة المصرف، أي إنّ القيمة السوقية للمصرف أعلى من قيمة الأصول. وهو ما يعني أنّ هناك فرصًا أفضل للاستثمار ومؤشّرًا على أداء الإدارة الجيّد. ولكنّ انخفاض قيم Tobin's Q عن (1.0) يدلّ على أنّ قيمة الأصول أعلى من القيمة السوقية للمصرف ، أي إنّ المصرف مقيمة بأقلّ من قيمتها (Antonio & Sauaia,2003:156). أمّا بالنسبة لقياس القيمة السوقية للمصرف وفق مؤشّر (Marris)، فالمؤشّر يعدّ من المؤشّرات التي تقيس مدى قدرة الوحدة على خلق قيمة لمساهميها (حمايمي،13:2018) إذ تمثّل خلق القيمة الأداء المتوقّع ex ante ،والذي يقيس نسبة العلاقة بين القيمة السوقية للسهم والقيمة الدفترية لحقوق المساهمين، والتي تتمثّل بالمعادلّة الآتية :

مؤشّر marris = القيمة السوقية للأسهم /القيمة الدفترية لحقوق المساهمين

من خلاله يأخذ المساهمون قرار الاستثمار ، والبحث عن الأماكن التي من خلالها تَعظُم مكاسبهم المادية، فأكثر الأماكن التي من خلالها تعظم ثروة المساهمين هي المصارف التجارية ، وتسعى المصارف التجارية إلى تعظيم مكاسبها وتحقيق الأرباح والظهور في أحسن صورة لها. يجب أنْ تكون المصارف التجارية قادرة على إنشاء قيمة تُبيّن من خلالها إذا كانت تسير نحو تحقيقها لتوقّعاتها كافّة أم إنّها تحقّق أرباح مادية فقط، لا تعكس وضعها الاقتصادي. إنّ موضوع خلق القيمة مرتبطٌ أساسًا بمدى تعظيم ثروة المساهمين ، ومن ثمّ هناك ارتباطٌ وثيقٌ بمدى قدرة المصارف على تمويل احتياجاتها المالية وقدرتها على خلق فائض في القيمة؛ وذلك لأنّ الكفاءة في تمويل الاحتياجات المالية مرتبط بمدى تحوّل تلك الإمكانيات المالية إلى إيرادات مالية، والتي تمثّل ثروة المصارف بعد خصم مختلف التكاليف سواء المتعلّقة بالاستغلال أم المتعلّقة بتكلفة التمويل (بو خلخال وثابت،146:2021).

4- أهمّية الإفصاح المحاسبي المستدام على قيمة المصارف التجارية:

نظراً للانتشار الواسع لقضايا الاستدامة زاد الاهتمام بالإفصاح عن استدامة الوحدات الاقتصادية، لا سيّما المصارف التجارية ، والتي تُعَدُّ وسيلة لتلبية احتياجات المصارف في الأجل الطويل. وهناك اتّفاق على أنّ التقارير المالية التقليدية لا تعكس بصورة كافية الأبعاد المتُعدّدة لقيمة المصارف في الوقت الحاضر، ما أدّى إلى زيادة الطلب على مقاييس مالية و غير مالية؛ لتقويم أدائها وتأثيرها على البيئة والمجتمع. وإزاء هذا جاءت اهتمامات مجلس معايير الرقابة المالية FASB بنوع المعلومات المفصح عنها وطبيعتها، وأشارت إلى وجوب أنْ يتضمّن الإفصاح المحاور الأساس الثلاثة الآتية : (الجبلى،138:2019)

أ- الإفصاح عن إجراءات التنمية المستدامة وأنشطتها: ويتضمّنُ الإفصاح عن: البرامج، والسياسات، والإجراءات التي تمارسها المصارف؛ للحفاظ على البيئة والتحسينات المستمرّة، التي قامت بها في هذا الصدد ، والإجراءات التي وضعتها المصارف للحدّ من تأثيرات التلوّث، ومدى التزامها بمعايير التنمية المستدامة، وتأثيرها على القيمة السوقية للمصارف .

ب- الإفصاح عن إجراءات المحاسبية الخاصّة بالتنمية المستدامة: ويتضمّن التأثيرات المالية المتعلّقة بالإجراءات المحاسبية الخاصّة بالتنمية المستدامة في الإنفاق الرأسمالي والأرباح للمدّة الحالية، وكذلك الإفصاح عن الأنشطة الاجتماعية والبيئية وأنشطة حوكمة الشركات على القيمة السوقية للمصرف، والتي تُقاس من خلال مؤشّرات (حجم الشركة، الرافعة المالية) ويمثّل النموّذج الآتي العلاقة بين هذه المؤشّرات من خلال المعادلّة الآتية:

$$E.V = \beta 0 + \beta 1 X1 + \beta 2 X2 + \beta 3 X3 + \beta 4 X4 + \beta 5 X5 + \varepsilon$$

E.V القيمة السوقية للشركة ، β1: β 5 معاملات الانحدار للمُتغيّرات المستقلّة

β 0 ثابت الانحدار ، ε قيمة الخطاء العشوائى

(X1 -----X5) مواضيع الاستدامة وفق معيار FN-CB (أمن البيانات ، الشمول المالي وبناء القدرات ، دمج عوامل ESGفي تحليل الائتمان، أخلاقيات العمل ، إدارة المخاطر).

امّا الإفصاح عن حوكمة المصارف والمسؤولية الاجتماعية وقضايا البيئة تقاس من خلال المؤشّرات الآتية:

X6 حجم الشركة ، X7 الرافعة المالية

ج- إفصاح عن الأصول والالتزامات وتكاليف التنمية المستدامة: هو الإفصاح عما تقتنيه المصارف من موجودات تنموية، وما يرتبط بها من التزامات ومخصصات واحتياطيات، فضلًا عن الإفصاح عن الالتزامات الطارئة، وذلك من حيث: المبالغ المُقدّرة لها، و إمكانية تحقّق الالتزامات، و الخسائر المتوقّعة، وقياس قيمتها (حسن،536:2020).

المحور الثالث: إصدارات الهيئات المهنية المحاسبية معايير محاسبة الاستدامة SASB وفق معيار FN-CB الإفصاح عن الاستدامة:-

1- الإفصاح عن قضايا الاستدامة وفق معايير (SASB):

هو التمكّن من القياس الموحّد والإفصاح عن أداء المصارف حول أهمّ عوامل الاستدامة، التي من المحتمل أنْ تؤثّر وبدرجة معقولة في الأداء التشغيلي أو الوضع المالي للشركة . وتُرَكّز على المقاييس (metrics) الكمّية، والتي بدورها

تساعد المصارف والمستثمرين بالحصول على معلومات مفيدة من ناحية القرار، وفعّالة من ناحية الِكُلّفة SASB Rules (of Procedure,2017:4) في حين تتمثّل رؤية (SASB) بإيجاد عالم يتميّز بأداء شفاف لأبعاد الاستدامة: (البيئية، والاجتماعية، والاقتصادية، والحوكمة) وأهمّية فهمها من قبل المستثمرين والمصارف، والتي تدفعهم لاتّخاذ قرارات تزيد من قيمة المصارف، وتُحَسّن نتائج الاستدامة للمدى البعيد.

- **أهمّية الإفصاح عن قضايا الاستدامة وفق معايير محاسبة الاستدامة يمكن تلخيصها على النحو الآتي :- (SASB (Conceptual Framework , 2017 : 10**

أ- إجراء عملية المقارنة بين أداء المصارف حول مواضيع الاستدامة .

ب- إدارة المخاطر المرتبطة بمواضيع الاستدامة .

ج- إعطاء صورة كاملة للمستثمرين وأصحاب المصالح حول مخاطر الاستدامة الجوهرية والفرص المتوفّرة لها .

د- إعطاء صورة متكاملة للمستثمرين حول البيانات غير المالية لعمل المصارف .

هـ- سهولة الوصول إلى المعلومات المتعلّقة بالاستدامة من قبل الجمهور، والحصول على هذه المعلومات بصورة منتظمة .

و- زيادة موثوقية المعلومات المتعلّقة بالاستدامة فضلًا عن إمكانية التحقّق منها .

2- الإفصاح عن مواضيع الاستدامة وفق معيار FN-CB:

اعتمد البحث في القياس والإفصاح عن مواضيع الاستدامة وفق معيار FN-CB ،وهو معيار المصارف التجارية التي تقبل الودائع، وتُقدّم القروض للأفراد والشركات، التي تشارك في البنية التحتية، والعقارات، وغيرها من المشاريع ، هذا المعيار يقتصر فقط على معالجة الخدمات المصرفية التجارية ، ولا يشمل أنشطة المؤسّسات المالية جميعها، مثل: الخدمات المصرفية الاستثمارية، وخدمات الوساطة المالية، والتمويل العقاري، والتمويل الاستهلاكي، وإدارة الأصول وخدمات الحضانة، والتأمين. إذ توجد معايير محاسبية منفصلة تعالج قضايا الاستدامة للأنشطة سابقة الذكر في تلك الصناعات.

وقد حدّدَ مجلس معايير محاسبة الاستدامة مواضيع الاستدامة الجوهرية الخاصّة بهذا المعيار وهي :

أ- أمن البيانات.

ب- الشمول المالي وبناء القدرات.

ج- دمج العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة ESG في تحليل الائتمان.

د- أخلاقيات العمل.

هـ- إدارة المخاطر النظامية.

إنّ المجلس تركَ لِكُلّ مصرفٍ المسؤولية النهائية لتحديد هذه المواضيع .فضلا عن أنّ هذه المعايير توفّر مقاييس محاسبية موحّدة لقياس أداء تلك المصارف عن قضايا الاستدامة ، لذا فإنّ التزام المصارف بتبنّيها وتطبيقها سيساعدها ، ويساعد المستثمرين على ضمان أنْ يكون الإفصاح مفيدًا وموحّدًا وقابل للمقارنة والتدقيق.

3- إفصاح عن مؤشّرات ومقايس معيار FN-CB الصادر من مجلس SASB:

أن الإفصاح عن معايير SASB لا سيّما معيار محاسبة الاستدامة FN-CB الخاصّ بالمصارف التجارية ،من المتوقّع أن تُقدّم المصارف المستوى نفسه من الدقّة والمسؤولية لجميع المعلومات الأخرى الخاصّة بها .ويمكن توضيح أهمّ المؤشّرات والمقاييس المحاسبية لمواضيع الاستدامة من خلال تحديد عدد من الخطوات الواجب تنفيذها؛ لتحقيق الإفصاح عن البيانات بموجب مواضيع محددة، يوضّحها الجدول (1) الآتي وفق معيار FN-CB التي تؤثّر على الأداء المالي للمصارف التجارية:

الجدول (1) معيار قطاع البنوك التجارية (FN-CB)

مقياس المحاسبة	الرمز	المؤشّر
وصف نهج تحديد ومعالجة مخاطر أمن البيانات	FN-CB-230a.2	أمن البيانات
(1) عدد و (2) مبلغ القروض المستحقة المؤهلة للبرامج المصممة لتعزيز الأعمال الصغيرة وتنمية المجتمع.	FN-CB240a.1	الشمول المالي وبناء القدرات.
عدد المشاركين في مبادرات محو الأمية المالية للعملاء الذين لا يتعاملون مع البنوك أو الذين يعانون من نقص في الخدمات المصرفية أو الذين يعانون من نقص الخدمات.	FN-CB-240a.4	الشمول المالي وبناء القدرات.
التعرّض الائتماني التجاري والصناعي، حسب الصناعة.	FN-CB-410a.1	دمج عوامل ESG في تحليل الائتمان.
وصف نهج دمج العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) في تحليل الائتمان.	FN-CB-410a.2	
وصف سياسات المبلغين عن المخالفات وإجراءاتهم.	FN-CB-510a.2	أخلاقيات العمل
وصف نهج دمج نتائج اختبارات الإجهاد الإلزامية والطوعية في تخطّيط كفاية رأس المال واستراتيجية الشركة طويلة الأجل وأنشطة الأعمال الأخرى.	FN-CB-550a.2	إدارة المخاطر النظامية

المصدر: إعداد الباحثين استنادا إلى (https://www.sasb.org/، SASB:2020)

ومن خلال الجدول (1) نلاحظ أنّ مجلس معايير محاسبة الاستدامة (SASB) قدْ حدّدَ سلسلة من الخطوات تهدف إلى تحديد المؤشّرات، التي يحتمل أنْ يكون لها تأثير جوهري على أداء المصارف؛ لأنّ كُلّ مؤشّر له تأثير أو نتيجة مختلفة تبعا للطريقة التي نشأ فيها، لذلك فإنّ أنشطة المصارف المستدامة ستختلف من صناعة إلى أخرى، ممّا يعني أنّ لِكُلّ صناعة خصائصها الخاصّة بالاستدامة؛ ولان مواضيع الإفصاح المدرجة في المعايير الخاصّة بقطاع الصناعات مصممة خصيصا للسياق المحدّد للصناعة (www.sasb.org). وتُؤكّد الأبحاث من قبل (Jody Grewal , Clarissa

Hauptmann , and George Serafeim) أنّ المصارف التي تفصح عن المعلومات المتعلّقة بأدائها البيئي والاجتماعي والحوكمة، تَتَمتّع بمزايا في السوق المالي إذا التزمت بالإفصاح وفق المعايير الصادرة عن (SASB) ، فضلا عن أنّ هذه المعايير توفّر مقاييس محاسبية موحّدة لقياس أداء تلك المؤسّسات عن قضايا الاستدامة ، لذا فإنّ تبنّيها سيساعد المصارف والمستثمرين على ضمان أنْ يكون الإفصاح مفيدا وموحّدا وقابلًا للمقارنة والتدقيق. وتضمّ هذه المواضيع الخاصّة بمعيار محاسبة الاستدامة (FN-CB) مجموعة من المؤشّرات الفرعية، وكُلّ مؤشّر يمثّل أحد متطلّبات الإفصاح الخاصّة بمواضيع الاستدامة للمصارف التجارية، والتي على أساسها سيتُمّ توظيف هذه المؤشّرات للمصارف التجارية (عيّنة البحث)؛ لقياس مستوى إفصاحها عن المعلومات الخاصّة بالاستدامة؛ لتعزيز جودة التقارير المالية. ويمكن توضيح المؤشّرات التي يُفصح عنها لمواضيع الاستدامة الخاصّة بمعيار FN-CB:

- **أمن البيانات: يُعدّ حماية البيانات المالية الشخصية، وخصوصيتها، وأمنها مسؤولية أساس تقع على عاتق المصارف التجارية .إنّ المصارف التي في إدارة الأداء في هذا المجال تكون عرضة لانخفاض الإيرادات وفقدان ثقة المستثمرين، لذا يتطلّب من المصارف الإفصاح عن الآليات والاستراتيجيات المتّبعة لإدارة هذه المخاطر وحماية حقوق المساهمين .ويقاس هذا الموضوع بمؤشّرات عدّة وهي: (عدد خروقات أمن البيانات، والنسبة المئوية لخروقات البيانات التي تتضمّن فيها معلومات التعريف الشخصية (PII) لخرق البيانات، والعدد الإجمالي لأصحاب الحسابات الذين تأثروا بانتهاكات البيانات).**
- **الشمول المالي وبناء القدرات: ينبغي على المصارف التجارية أنْ توازن بشكل مستمرّ بين جهود بناء القدرات مع المخاطر والفرص المرتبطة بالإقراض للعملاء الذين لا يتعاملون مع البنوك أو الذين لا يتعاملون مع البنوك أو الذين يعانون من نقص الخدمات. بمعنى أنْ توفّر المصارف فرصا لتقديم منتجات وخدمات للمجتمعات التي لا تَتَمتّع بالخدمات المصرفية. ويقاس هذا الموضوع بمؤشّرات عدّة، وهي:(عدد القروض ومبلغها المستحقة المؤهّلة للبرامج المصممة؛ لتشجيع الأعمال التجارية الصغيرة وتنمية المجتمع، عدد القروض ومبالغها التي فات موعد استحقاقها، وغير المؤهّلة للبرامج المصممة لتعزيز الأعمال الصغيرة وتنمية المجتمع، عدد المشاركين في مبادرات التثقيف المالي للعملاء الين ليس لديهم خدمات مصرفية والأقلّ خدمة، نسبة القروض إلى إجمالي الودائع المتمثّلة بالإقراض المحلّي الإجمالي وقطاع الأعمال الأقلّ خدمات مصرفية، ومعدّلات التخلف عن السداد من إجمالي القروض المحلّية، وقطاع الأعمال الأقلّ خدمات مصرفية وغير المغطاة).**
- **دمج عوامل ESG في تحليل الائتمان: إنّ العوامل الخارجية المتمثّلة بعوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة ESG تُسهمُ في إحداث تأثير بشكل متزايد في الأداء المالي بشكل عام للمصارف التجارية . وقد تواجه المصارف التي تفشل في معالجة هذه المخاطر عائدات قليلة وقيمة مخفضة للمساهمين. وعلى المصارف بعد ذلك أنْ تكشف عن كيفية دمج عوامل ESG في عمليات القروض والمستوى الحالي للمخاطر المرتبطة باتّجاهات الاستدامة المحدّدة. ويقاس هذا الموضوع بمؤشّرات عدّة وهي: (الإفصاح عن الائتمان التجاري والصناعي حسب الصناعة، و كيفية دمج العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) في تحليل الائتمان).**
- **أخلاقيات العمل: تستمرّ البيئة التنظيمية المحيطة بالمصارف التجارية في التطوّر على المستويين المحلّي والدولي، لذا يجب على المصارف التجارية أنْ تلتزم بمجموعة من القواعد المتعلّقة بـ:الأداء والإفصاح عن القضايا المتعلّقة بالتداول من الداخل ، ومكافحة الاحتكار ، وتحديد الأسعار ، والتلاعب بالسوق. فضلًا عن ذلك تخضع المصارف لقواعد مكافحة**

التهرّب الضريبي والاحتيال وغسيل الأموال وغيرها. ويجب على المصارف أنْ تكون قادرة على ضمان الامتثال التنظيمي من خلال الضبط الداخلي في إدارة هذه المخالفات؛ لتضمن حماية حقوق المساهمين والحدّ من الالتزامات المستقبلية. ويقاس هذا الموضوع بمؤشّرات عدّة وهي: (إجمالي مبلغ الخسائر المالية نتيجة الإجراءات القانونية المرتبطة بالاحتيال والتداول من الداخل ، مكافحة الاحتكار أو السلوك المضاد للمنافسة أو التلاعب بالسوق أو الممارسات الخاطئة أو قوانين أو لوائح الصناعة المالية الأخرى ذات العلاقة ووصف سياسات المبلغين عن المخالفات وإجراءاتهم).

- **إدارة المخاطر النظامية: أبرزت الأزمة المالية لعام 2008 أهمّية إدارة المخاطر لرأس المال في عمل المصارف التجارية لا سيّما التي فشلت في ضمان احتياطيات رأسمالية كافية لم تتمكّن من حماية قيمة المساهمين وأسهمت في تعطيل كبير في السوق المالي؛ نتيجة الترابط بين المؤسّسات المالية ، إذْ أصبحت شاغلا رئيسا للمنظّمين الاتّحاديين والدوليين، لذلك يتعيّن على العديد من المصارف إجراء اختبارات لتقويم ما إذا كانت تمتلك رأس المال لاستيعاب الخسائر ومواصلة نشاطها وتلبية الالتزامات في حالة الظروف الاقتصادية والمالية المعاكسة. وفي محاولة لإثبات كيفية إدارة هذه المخاطر، ينبغي على المصارف التجارية أنْ تعزّز الإفصاح عن المقاييس. ويقاس هذا الموضوع بمؤشّرات عدّة وهي: (درجة البنك العالمي المهم على مستوى النظام (G-SIB) ، حسب الفئة وصف نهج دمج نتائج اختبارات الإجهاد الإلزامية والطوعية في تخطّيط كفاية رأس المال ، واستراتيجية الشركة طويلة الأجل ، وأنشطة الأعمال الأخرى) مع ملاحظة يجب على المصرف أن يصف ما إذا كانت درجة البنك العالمية المهمّة للنظام (G-SIB) يتُمّ حسابها بواسطة المصرف أو تمّ الحصول عليه من السلطات التنظيمية، وما إذا كان مطلوبًا من المصرف تقديم البيانات الأساس إلى المنظّمين.**

ويرى الباحثون ممّا سبق أنّ المصارف التجارية إذا أرادتْ تحقيق انتعاشا اقتصاديا قويا ومستداما فهي بحاجة إلى الاعتماد على الأساليب والمعايير الخاضعة للمساءلة والشفافية. إنّ اعتماد معايير (SASB) وإعداد تقارير الاستدامة وفقها والإفصاح عن المعلومات الخاصّة بالتأثيرات: الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، والحوكمة كجزء من التقارير السنوية لحقبة جديدة للعمل في إطار الشفافية للمؤسّسات المالية بشكل عام، التي تعزّز من ثقة المستثمرين والجمهور فيها.

ثالثاً: الجانب الميداني للدراسة واختبار الفروض:-

يتمثّل الهدف الرئيسي للدراسة الميدانية في مستوى التزام المصارف بالإفصاح عن مؤشّرات الاستدامة، وانعكاسها على القيمة السوقية – دراسة ميدانية على بعض المصارف المدرجة في بورصة تونس.

1- **مجتمع الدراسة وعيّنته: ويتمثّل مجتمع الدراسة في عيّنة من المصارف التجارية المدرجة في بورصة تونس لـ (6)، وهي: (مصرف بنك تونس العربي الدولي ، مصرف الإسكان ، بنك تونس ، البنك العربي لتونس ، البنك الفلاحي، اتّحاد البنوك الدولي) للمدّة (2019-2020-2021).**
2- **جمع البيانات : اعتمد الباحثون في جمع البيانات على القوائم المالية المنشورة الخاصّة بكُلّ مصرف في بورصة تونس خلال المدّة (2019-2020-2021).**
3- **الأساليب الإحصائية للدراسة :تَمّ استعمال برنامج الحزم الإحصائية (SPSS) ، بهدف اختبار فروض الدراسة فيما يأتي:**

- **أسلوب التحليل الوصفي للبيانات (Descriptive Analysis) : وذلك للوقوف على متوسّطات قيم بيانات مُتغيّرات الدراسة، وانحراف هذه القيم عن تلك المتوسّطات من خلال حساب المتوسّط الحسابي والانحراف المعياري.**
- **أسلوب تحليل الارتباط (Correlation Analysis) : وذلك لتحديد اتّجاه وقوة العلاقة بين الإفصاح عن مواضيع الاستدامة لعيّنة البحث، وبين حجم الشركة والرافعة المالية والقيمة السوقية Q ومؤشّر Marris.**
- **استعمال أسلوب الانحدار الخطّي المتُعدُّد Multiple Linear Regression Analysis للبيانات بهدف بناء نموّذج يوضّح العلاقة بين المُتغيّر المستقل والمُتغيّر التابع ، ودراسة معنوية النموّذج باستعمال اختباري T, F وتحدد قيمة R2, R للنموّذج المقترح عند درجة ثقة 95% وذلك من خلال :**

أ- اختبار (T) : إذ تقوم الباحثة بإجراء اختبار T لمُتغيّرين مستقلّين بهدف التحقّق من وجود فروق جوهرية بين الإفصاح عن مواضيع الاستدامة وحجم الشركة والرافعة المالية .

ب- تحليل ANOVA : ويتُمّ إجراء تحليل ANOVA لمعرفة مدى وجود فروق جوهرية لِكُلّ من مواضيع الاستدامة وحجم الشركة والرافعة المالية وذلك من خلال سنوات الدراسة ، ويتُمّ حساب معادلّة الانحدار المتعدّد للمُتغيّرات المستقلّة، وبيان تأثيرها على المُتغيّر التابع ، كما يتمّ حساب معنوية معادلّة الانحدار، وذلك باستعمال اختبار (F) مع تحديد قيمة معامل التحديد (R^2).

ج- معامل التحديد (R^2) : وهو المعامل الذي يستعمل لتحديد قياس القدرة التفسيرية للنموّذج بالكامل ، إذ يشير إلى قدرة المُتغيّرات المستقلّة في تفسير المُتغيّر التابع، وتتراوح قيمة معامل التحديد بين الصفر والواحد الصحيح، وكلّما زادت قيمة معامل التحديد زادت قوة العلاقة الارتباطية بين المُتغيّرات المستقلّة والتابع، بمعنى آخر كلّما زادت قيمة معامل التحديد زادت الثقة في قدرة المُتغيّرات المستقلّة على تفسير التغيّر في المُتغيّر التابع.

د- اختبار (F): إنّ إجراء هذا الاختبار لمعرفة معنوية نموّذج الانحدار، يحدّد المعنوية الِكلّية للمُتغيّرات جميعها في نموّذج الانحدار، فكلّما اقتربت قيمة F من الصفر، دلّ ذلك على معنوية نموّذج الانحدار بين المُتغيّر التابع والمُتغيّرات المستقلّة ، بحيث لا تزيد هذه القيمة على 5%.

هـ- دراسة معنوية معالم نموّذج الانحدار (T-Test): تقوم الباحثة بإجراء هذا الاختبار لقياس معنوية كلّ معامل من معاملات نموّذج الانحدار على حدة، إذ يوضّح إذا ما كانت معاملات المُتغيّرات المستقلّة الداخلة في النموّذج ذات دلالة معنوية أم لا، بمعنى آخر أنّه يتمّ من خلاله اختبار معنوية كلّ معامل في نموّذج الانحدار على حدة بحيث لا تزيد هذه القيمة على 5% حتى يكون المُتغيّر المستقل معنويا ومؤثّرا في المُتغيّر التابع .

4- مُتغيّرات الدراسة:

- **المُتغيّرات المستقلّة: وهي تمثّل الإفصاح عن مؤشّرات مواضيع الاستدامة وفق معيار FN-CB، والتي يُرمز لها من (X1-----X5)، والمتمثّلة بـ:(أمن البيانات ، الشمول المالي وبناء القدرات ، دمج عوامل ESG في تحليل الائتمان، أخلاقيات العمل ، إدارة المخاطر النظامية).**
- **المُتغيّر التابع: ويتمثّل في القيمة السوقية للأسهم وفق Tobin's Q، والقيمة السوقية لحقوق المساهمين وفق مؤشّر Marris .**

- **المُتغيّرات الرقابية: المتمثّلة (بحجم الشركة، ويرمز لها X6، والرافعة المالية، ويرمز لها X7).**

5- اختبار فرضيات الدارسة وتحليل النتائج إحصائياً:

تقوم الدراسة على اختبار الفرضيات باستعمال اختبارات التحليل الوصفي وتحليل التباين واختبار الارتباط والانحدار البسيط المتعدّد، لبيان تأثير تعزيز فعّالية الإفصاح عن مؤشّرات مواضيع الاستدامة وفق معيار FN-CB للمصارف التجارية وانعكاسها على القيمة السوقية ، ويقاس من خلال مؤشّرات: (الإفصاح عن مواضيع الاستدامة ،حجم الشركة ،والرافعة المالية ،والقيمة السوقية وفق Tobin's Q ، ومؤشّر Marris لحقوق المساهمين).

أوّلًا: اختبار علاقة التأثير لمُتغيّرات البحث لعيّنة المصارف التونسية للمدّة (2019-2020-2021) لعيّنة البحث:

اعتمد البحث على بعض المقاييس الإحصائية الوصفية على مُتغيّرات البحث؛ لغرض تحديد خصائص المُتغيّرات المستعملة ومدى التزام المصارف بالإفصاح عنها في تقاريرها المالية ، ويتضمّنُ الجدول رقم (2) الآتي أهمّ مُتغيّرات البحث لتحديد مدى تباعد البيانات عن بعضها البعض ، وذلك بحساب كُلٍّ من الوسط الحسابي والانحراف المعياري ،وأدنى وأعلى قيمة لِكُلّ مُتغيّر من مُتغيّرات البحث. والجدول رقم (2) الآتي يُلَخّص أهمّ النتائج الخاصّة بدراسة الخصائص الوصفية لمُتغيّرات البحث وفق البيانات المدرجة في الجدول الخاصّة بالمصارف التجارية التونسية ،وكما يأتي :

الجدول (2) نتائج الدراسة الوصفية لمُتغيّرات البحث

Descriptive Statistics					
	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
x1	18	8.30	16.60	16.14	1.96
x2	18	25.00	33.30	30.07	4.16
x3	18	16.60	16.60	16.60	0.00
x4	18	8.30	8.30	8.30	0.00
x5	18	0.00	8.30	6.46	3.55
Y	18	58.00	83.00	77.61	7.41
x6	18	9.78	10.28	10.00	0.19
x7	18	7.25	16.63	10.58	2.84
Q	18	0.22	1.08	0.94	0.18
M	18	0.15	1.51	0.77	0.40

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على تحليل الإحصائي.

يتّضح من خلال الجدول رقم (2) أنّ أدنى قيمة للمُتغيّر (x1 أمن البيانات) بلغت 8.30 ، وأعلى قيمة بلغت 16.60 ، والوسط الحسابي بلغ 16.14 والانحراف المعياري 1.96. في حين أدنى قيمة للمُتغيّر (x2 الشمول المالي) بلغت 25 وأعلى قيمة بلغت 33.30 ، والوسط الحسابي بلغ 30.07 ، والانحراف المعياري 4.16. ، وأدنى قيمة للمُتغيّر (x3 دمج

عوامل ESG) بلغت 16.6 ، وأعلى قيمة بلغت 16.60 ، والوسط الحسابي بلغ 16.60 ، والانحراف المعياري0 وأدنى قيمة للمُتغيّر(x4 أخلاقيات العمل) بلغت 8.30 ، وأعلى قيمة بلغت 8.30 ، والوسط الحسابي بلغ 8.30 ، والانحراف المعياري0 وأدنى قيمة للمُتغيّر (x5 إدارة المخاطر) بلغت. وأعلى قيمة بلغت 8.30 ، والوسط الحسابي بلغ 6.46 ، والانحراف المعياري 3.55. وأدنى قيمة للمُتغيّر (y الإفصاح عن مواضيع الاستدامة) بلغت 58.00 ، وأعلى قيمة بلغت 83.00 . والوسط الحسابي بلغ 77.61 ، والانحراف المعياري 7.41. وأدنى قيمة للمُتغيّر(x6 حجم الشركة) بلغت 9.78 ، وأعلى قيمة بلغت 10.28 ، والوسط الحسابي بلغ 10.00 ، والانحراف المعياري 0.19، وأدنى قيمة للمُتغيّر (x7 الرافعة المالية) بلغت 7.25 ، وأعلى قيمة بلغت 16.63، و الوسط الحسابي بلغ 10.58 ، والانحراف المعياري 2.84. وأدنى قيمة للمُتغيّر (Q القيمة السوقية)بلغت 0.22 ، وأعلى قيمة بلغت 1.08 ،والوسط الحسابي بلغ 0.94 ، والانحراف المعياري 0.18 ، وأدنى قيمة للمُتغيّر(M مؤشّر Marris) بلغت 0.15 ، وأعلى قيمة بلغت 1.51 ، والوسط الحسابي بلغ 0.77 ، والانحراف المعياري 0.40.

والشكل البياني الآتي يوضّح قيم الإحصاءات العامّة في الجدول رقم (2) المذكور آنفًا:

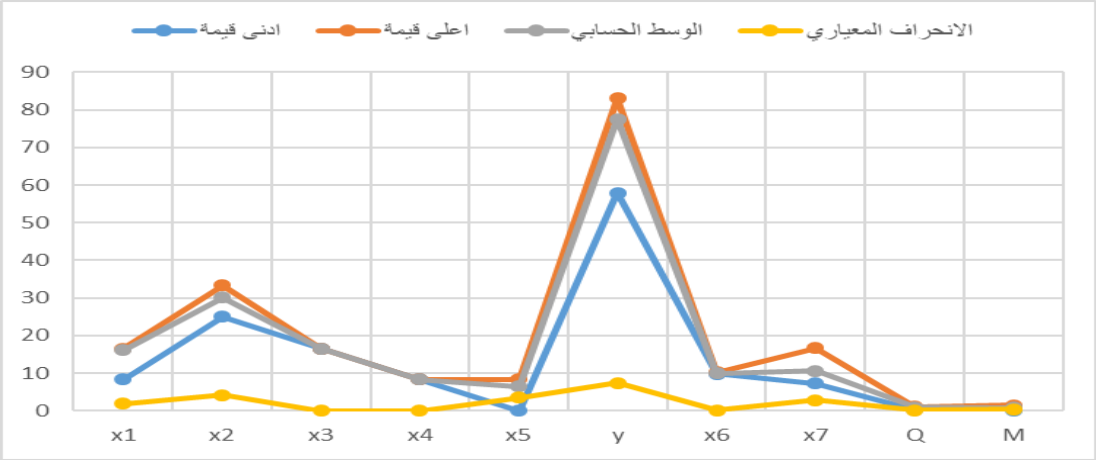

الشكل (2) قيم الإحصاءات العامّة لمُتغيّرات البحث

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على التحليل الإحصائي.

ونلاحظ من الشكل (2) أنّ نتيجة وصف احصائيات مُتغيّرات عيّنة البحث كان الإفصاح عن مُتغيّرات البحث من قبل المصارف التجارية التونسية في تقاريرها المالية بمستويات مختلفة للوسط الحسابي. أمّا الانحراف المعياري كان بمستوى متباين .

ووفقًا لذلك اعتمد الباحثين على المحلّل الإحصائي بإجراء اختبار لفرضيات البحث وتحليلها إحصائياً وفق اختبار تحليل التباين.

الفرضية الأولى: هناك تباين في مستوى الإفصاح عن مؤشّرات الاستدامة على وفق معيار FN-CB في القطاع المصرفي التونسي . ولغرض اختبار هذه الفرضية تمّ استعمال الجدول لتحليل التباين؛ لغرض معرفة تباين المصارف التونسية تبعا لمستوى الإفصاح عن مؤشّرات الاستدامة على وفق معيار FN-CB، وتمّ الاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS vr.24 لاستخلاص النتائج، إذْ يتضمّنُ الجدول الآتي قيم الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لِكُلّ مصرف من المصارف الداخلة في التحليل الإحصائي ولِكُلّ مُتغيّر من مُتغيّرات مستوى الإفصاح عن مؤشّرات الاستدامة على وفق معيار FN-CB فضلا عن مستوى الإفصاح بشكل عام:

و يعطي الجدول (3) استنتاجا فيما إذا كانت المصارف بصورة عامّة تختلف فيما بينها تبعا للمُتغيّرات المذكورة آنفا:

الجدول (3) نتائج اختبار التباين وفق ANOVA بين متوسّطات درجة الإفصاح عن مواضيع الاستدامة

ANOVA						
		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
x1	Between Groups	19.136	5	3.827	1.000	.458
	Within Groups	45.927	12	3.827		
	Total	65.063	17			
x2	Between Groups	156.916	5	31.383	2.733	.071
	Within Groups	137.780	12	11.482		
	Total	294.696	17			
x3	Between Groups	.000	5	.000	-.	-.
	Within Groups	.000	12	.000		
	Total	.000	17			
x4	Between Groups	.000	5	.000	-.	-.
	Within Groups	.000	12	.000		

	Total	.000	17			
x5	Between Groups	76.544	5	15.309	1.333	.315
	Within Groups	137.780	12	11.482		
	Total	214.324	17			
Y	Between Groups	309.611	5	61.922	1.190	.370
	Within Groups	624.667	12	52.056		
	Total	934.278	17			

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على التحليل الإحصائي.

يتّضح من خلال الجدول (3) أنّ قيمة اختبار F المحتسبة للمُتغيّر x1 بلغت 1 بقيمة معنوية .sig مساوية إلى 0.458، وهذه القيمة أعلى من مستوى الدلّالة 5%، ممّا تشير إلى عدم وجود تباين بين المصارف تبعا لهذا المُتغيّر. في حين نلاحظ أنّ قيمة اختبار F المحتسبة للمُتغيّر x2 بلغت 2.733، بقيمة معنوية .sig مساوية إلى 0.071، وهذه القيمة أعلى من مستوى الدلّالة 5%، ممّا تشير إلى عدم وجود تباين بين المصارف. ولكن إذا تمّ اعتماد مستوى الدلّالة 10% فإنها تشير إلى وجود تباين بين المصارف تبعا لهذا المُتغيّر. ويتّضح عدم ظهور قيم الاختبار للمُتغيّرين x3 و x4 ؛ بسبب ثبات قيم هذين المُتغيّرين. وبلغتْ قيمة اختبار F المحتسبة للمُتغيّر x5 1.333، بقيمة معنوية .sig مساوية إلى 0.315 وهذه القيمة أعلى من مستوى الدلّالة 5%، ممّا تشير إلى عدم وجود تباين بين المصارف تبعا لهذا المُتغيّر. و قيمة اختبار F المحتسبة للمُتغيّر y بلغت 1.190، بقيمة معنوية .sig مساوية إلى 0.370، وهذه القيمة أعلى من مستوى الدلّالة 5%، ممّا تشير إلى عدم وجود تباين بين المصارف تبعا لهذا المُتغيّر.

فرضية اختبار مُتغيّرات البحث والإفصاح عنها وفق المُتغيّرات الرقابية.

ولاختبار هذه الفرضية تمّ استعمال معامل الارتباط ومعامل التحديد من أجل معرفة قوة تأثير المُتغيّرات الرقابية على المُتغيّر المستقلّ.

ثانياً: تحليل نتائج علاقة التأثير بين المُتغيّرين وفق معامل الارتباط ومعامل التحديد لحجم الشركة، والرافعة المالية للمصارف التجارية:

- **حجم الشركة يؤثّر معنويا على مستوى الإفصاح عن مؤشّرات مواضيع الاستدامة، وفق معيار FN-CB في القطاع المصرفي التونسي.**

الجدول رقم (4) قيم معامل الارتباط ومعامل التحديد ومعامل التحديد المُصَحّح للنموّذج

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.280[a]	.078	.021	7.337
a. Predictors: (Constant), x6				

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على التحليل الإحصائي.

يتّضح أنَّ معامل التحديد للنموّذج بلغت قيمته(0.08)، وبلغت قيمة معامل التحديد المُصَحّح (0.02)، وهذه القيم تشير إلى أنّ النموّذج المُستعمل فَسّر ما نسبته 8% من الاختلافات الكِلّية، والمُتبقّي من النسبة فَسّرت من مُتغيّرات أخرى غير داخلة في هذا النموّذج.

أما الجدول الآتي فيتضمّنُ الجدول تحليل التباين للنموّذج المُستعمل، ويتّضح من خلاله ان قيمة اختبار F بلغت 1.356 وهي قيمة ليست ذات دلّالة معنوية إحصائية تحت مستوى دلّالة 10% وتشير إلى عدم معنوية النموّذج المُستعمل:

الجدول رقم (5) الجدول تحليل التباين للنموّذج

ANOVA[a]						
Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	73.016	1	73.016	1.356	.261[b]
	Residual	861.261	16	53.829		
	Total	934.278	17			
a. Dependent Variable: y						
b. Predictors: (Constant), x6						

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج الإحصائي.

أوجد الباحثين قيم معلمات النموّذج المُقدّرة وضمنت في الجدول الآتي الذي يبيّنُ ان قيمة المعلمة القياسية المُقدّرة بلغت 0.28- وكانت قيمة اختبار t لها مساوي إلى 1.165- وهي قيمة ليست ذات دلّالة إحصائية معنوية تحت مستوى دلّالة 5% ؛ لأنّ قيم sig.=0.261 ، وهي أعلى من مستوى الدلّالة. ومنه نستنتج عدم وجود تأثير للمُتغيّر x6 في المُتغيّر y.

الجدول رقم (6) قيم معاملات النموّذج المُقدّرة

Coefficients[a]						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	189.302	95.915		1.974	.066
	x6	-11.170	9.591	-.280	-1.165	.261
a. Dependent Variable: y						

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج الإحصائي.

ويستنتج الباحثين من الجدول(6) مادامت قيمة بيتا للمُتغيّر X6 هي قيمة سالبة (-280.)، وقيمة الاختبار t لها هي أيضًا قيمة سالبة (-1.165) ، وهذا يدلّ على عدم وجود أي مساهمة لزيادة درجة الإفصاح عن مواضيع الاستدامة وفق هذا المُتغيّر. بمعنى أنّ المصارف التونسية لم تفصح عن هذا المُتغيّر وفق مواضيع الاستدامة في تقاريرها المالية.

- **سيقوم الباحثون بالاعتماد على المحلّل الإحصائي بإجراء اختبار على أنّ حجم الرافعة المالية يؤثّر معنويا على مستوى الإفصاح عن مؤشّرات الاستدامة وفق معيار FN-CB في القطاع المصرفي التونسي.**

الجدول رقم (7) قيم معامل الارتباط ومعامل التحديد ومعامل التحديد المُصَحّح للنموّذج

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.280[a]	.078	.021	7.336
a. Predictors: (Constant), x7				

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج الإحصائي.

يتّضح أنّ معامل التحديد للنموّذج بلغت قيمته 0.08 ، وبلغت قيمة معامل التحديد المُصَحّح 0.02 ، وهذه القيم تشير إلى أنّ النموّذج المُستعمل يفَسّر ما نسبته 8% من الاختلافات الكِلّية، والمُتبقّي من النسبة فَسّرتْ من مُتغيّرات أخرى غير داخلة في هذا النموّذج.

أمّا الجدول الآتي فيتضمّنُ الجدول تحليل التباين للنموّذج المُستعمل ويتّضح من خلاله أنّ قيمة اختبار F بلغت 1.360 ، وهي قيمة ليست ذات دلّالة معنوية إحصائية، وتشير إلى عدم معنوية النموّذج المُستعمل:

الجدول رقم (8) الجدول تحليل التباين للنموّذج

ANOVA[a]						
Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	73.192	1	73.192	1.360	.261[b]
	Residual	861.086	16	53.818		
	Total	934.278	17			
a. Dependent Variable: y						
b. Predictors: (Constant), x7						

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج الإحصائي.

أوجد الباحثون قيم معلمات النموّذج المُقدّرة، وضُمّنتْ في الجدول الآتي الذي يبيّنُ أنّ قيمة المعلمة القياسية المُقدّرة بلغت 0.28 ، وكانت قيمة اختبار t لها مساوٍ إلى 1.166 ، وهي قيمة ليست ذات دلّالة إحصائية معنوية تحت مستوى دلّالة 5% ؛لأنّ قيم sig.=0.261 ، وهي أعلى من مستوى الدلّالة، ومنه نستنتج عدم وجود تأثير للمُتغيّر x7 في المُتغيّر y.

الجدول رقم (9) قيم معاملات النموّذج المُقدّرة

Coefficients[a]						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	69.872	6.858		10.189	.000
	x7	.732	.627	.280	1.166	.261
a. Dependent Variable: y						

المصدر : إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج الإحصائي.

ويستنتج الباحثون من الجدول (9) أنّ قيمة بيتا للمُتغيّر X7 هي 28% ، ممّا يعني أنّ حجم الرافعة المالية يُسهمُ في درجة التأثير على الإفصاح عن مواضيع الاستدامة بدرجة ضعيفة؛ لأنّ قيم sig.=0.261 أعلى من مستوى الدلّالة 5% ، وهذا يدلّ على أنّ المصارف التونسية لم تفصح بشكل جيد عن مواضيع الاستدامة وفق هذا المُتغيّر.

وسيتُمّ اختبار الفرضيات المتعلّقة بعلاقة الارتباط بين الإفصاح عن مؤشّرات الاستدامة، وفق معيار FN-CB والقيمة السوقية للقطاع المصرفي التونسي ، إذْ إنّ الفرضية المراد اختبارها هي:

ثالثاً: هناك علاقة ارتباط ذات دلّالة معنوية بين الإفصاح عن مؤشّرات الاستدامة على وفق معيار FN-CB والقيمة السوقية في القطاع المصرفي التونسي.

لقد تَمّ إيجاد قيمة الارتباط ومعنويتها ووضعت في الجدول الآتي:

الجدول (10) اختبار علاقة الارتباط بين الإفصاح والقيمة السوقية .

Correlations			
		Y	Q
Y	Pearson Correlation	1	-.116
	Sig. (2-tailed)		.646
	N	18	18
Q	Pearson Correlation	-.116	1
	Sig. (2-tailed)	.646	
	N	18	18

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج الإحصائي.

يتّضح من خلال الجدول (10) أنّ قيمة الارتباط بين المُتغيّرين 0.116 ، بقيمة معنوية .sig مساوية إلى 0.646 وقيمة الارتباط هذه ضعيفة وغير معنوية، وتشير إلى عدم وجود علاقة ارتباط بين الإفصاح عن مؤشّرات الاستدامة على وفق معيار FN-CB والقيمة السوقية في القطاع المصرفي التونسي.

وسيتُمّ اختبار الفرضية المتعلّقة بعلاقة الارتباط بين الإفصاح عن مؤشّرات الاستدامة وفق معيار FN-CB ومؤشّر Marris للقطاع المصرفي التونسي إذْ إنّ الفرضية المراد اختبارها هي:

رابعاً: هناك علاقة ارتباط ذات دلّالة معنوية بين الإفصاح عن مؤشّرات مواضيع الاستدامة على وفق معيار FN-CB ومؤشّر Marris في القطاع المصرفي التونسي.

وقدْ تمّ إيجاد قيمة الارتباط ومعنويتها، ووضعت في الجدول الآتي:

الجدول (11) اختبار علاقة ارتباط بين الإفصاح ومؤشّر Marris ....

Correlations			
		y	M
Y	Pearson Correlation	1	.243
	Sig. (2-tailed)		.331
	N	18	18
M	Pearson Correlation	.243	1
	Sig. (2-tailed)	.331	
	N	18	18

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج الإحصائي.

يتّضح من خلال الجدول (11) أنّ قيمة الارتباط بين المُتغيّرين 0.243 بقيمة معنوية .sig مساوية إلى 0.331 ، وقيمة الارتباط هذه ضعيفة وغير معنوية، وتشير إلى عدم وجود علاقة ارتباط بين الإفصاح عن مؤشّرات الاستدامة على وفق معيار FN-CB ومؤشّر Marris في القطاع المصرفي التونسي.

خلاصة اختبار فروض البحث:-

توصّل الباحثون إلى أنّ مستوى التزام المصارف التجارية ـ عيّنة البحث ـ بالإفصاح عن مواضيع مؤشّرات الاستدامة وفق معيار FN-CB لم يكن بالمستوى المطلوب ، على الرغم من انضمام بورصة تونس إلى مبادرة البورصات المستدامة للأمم المتحدة.

خامساً: الاستنتاجات والتوصيات:-

أوّلًا: الاستنتاجات:-

1- **أظهرت نتائج الدراسة أنّ التزام المصارف ـ عيّنة البحث ـ بالإفصاح عن مواضيع محاسبة الاستدامة في التقارير المالية سيساعدها بالتنبّؤ بالنتائج المستقبلية وتقويم نتائج أعمالها وأدائها .**
2- **أظهرتْ نتائج الدراسة التحدّيات التي تواجه المصارف التجارية التونسية عند إعداد تقارير الاستدامة والإفصاح عنها من خلال تباين محتوى التقارير السنوية التي تصدرها المصارف، من حيث: الشكل، والمضمون، وأسلوب الإفصاح عن معلومات الاستدامة.**
3- **كما أظهرتْ نتائج الدراسة وفق الفرضية الأولى أنّ هناك تباينًا في مستوى الإفصاح عن مؤشّرات الاستدامة على وفق معيار FN-CB في القطاع المصرفي التونسية في بعض فقرات مواضيع هذا المعيار؛ ويعود سبب هذا التباين في بعض المصارف ـ عيّنة البحث ـ لمواضيع الاستدامة إلى الخبرة الإدارية وإلزامية تطبيق المعايير وفق متطلّبات البنك المركزي، إذ اتّضح أن المصارف في القطاع التونسي كانت نسبة الإفصاح عن مؤشّرات الاستدامة وفق المعيار بنسب جيدة، أنّ هذا التباين بين المصارف ـ عيّنة البحث ـ يدلّ على وجود توجّه واستراتيجية لهذه المصارف بأهمّية الإفصاح عن مؤشّرات أبعاد الاستدامة في تقاريرها المالية .**
4- **ومن خلال التحليل الإحصائي للبحث اتّضح اهتمام المصارف ـ عيّنة البحث ـ للبيئة التونسية بتطبيق المعايير والقوانين الصادرة من البنك المركزي أكثر من اهتمامها بالإفصاح عن مواضيع الاستدامة بتقاريرها الإدارية والمالية.**
5- **يؤدّي الاهتمام بمؤشّرات مواضيع الاستدامة، والإفصاح عنها بالتقارير المالية؛ لِما لها من أهمّية كبيرة في تحقيق فوائد داخلية وخارجية مع مرور الوقت، والعمل بها إلى جذب المستثمرين والمقرضين وإرضاء أصحاب المصالح، وزيادة قيمة الشركة ، وتحقيقها لقيمة مستدامة تنعكس ايجابيا على المصرف والمجتمع.**
6- **أظهرتْ نتائج الدراسة أنّ كُلًا من حجم الشركة والرافعة المالية كمُتغيّرات رقابية لا يوجد لها علاقة مع مستوى الإفصاح عن مؤشّرات أبعاد الاستدامة بالنسبة للقطاع المصرفي التونسي، إذ اتّضح من خلال تحليل التباين لقيم معاملات (Coefficients) عدم معنوية العلاقة بين حجم الشركة والإفصاح عن مواضيع الاستدامة، إذْ ظهرت قيم بيتا سالبة (-28.)، وقيمة الاختبار لها أيضًا قيمة سالبة (-1.165)، ممّا يدلّ على عدم وجود أيّ مساهمة لزيادة درجة الإفصاح عن**

مواضيع الاستدامة. أمّا تأثير الرافعة المالية حسب قيم معاملات(Coefficients)، فظهرت قيمة بيتا 28% ، وهذا يعني أنّ حجم الرافعة المالية يُسهمُ بالإفصاح عن مواضيع الاستدامة ولكن بنسبة ضعيفة.

7- عدم وجود علاقة ارتباط بين الإفصاح عن مؤشّرات الاستدامة على وفق معيار FN-CB والقيمة السوقية في القطاع المصرفي التونسي.

8- عدم وجود علاقة ارتباط بين الإفصاح عن مؤشّرات الاستدامة على وفق معيار FN-CB ومؤشّر Marris في القطاع المصرفي التونسي.

ثانيا: التوصيات:-

1- تفعيل دور هيأة الرقابة المالية في السوق المالي التونسي بخصوص إصدار تعليمات تُلزم المصارف بالإفصاح عن مؤشّرات الاستدامة .

2- ضرورة تحسين جودة الإفصاح عن مؤشّرات الاستدامة من خلال تبنّي معايير الاستدامة (SASB) الصادرة عن الهيئات المهنية والمحاسبية في السوق المالي التونسي .

3- تنظيم ورشات عمل ودورات تدريسية للمهنيين (المحاسبين والمدقّقين) حول كيفية القياس والإفصاح عن مؤشّرات الاستدامة ولا سيّما معيار (FN-CB0101).

4- ضرورة إجراء الإشراف والمراقبة من قبل البنك المركزي التونسي بوصفه الجهة الرقابية على المصارف الحكومية والأهلية في تونس حول الإفصاح عن المخاطر البيئية والمخاطر الائتمانية وامن البيانات والشمول المالي وكل ما يتعلّق بفقرات الإفصاح الواردة في معيار FN-CB .

5- قيام الجامعات والمعاهد المحاسبية بإقرار مناهج محاسبية تختصّ بالقياس والإفصاح عن مؤشّرات الاستدامة بحكم الأهمّية البالغة لهذا الموضوع .

6- إصدار معايير مختصّة بالاستدامة من قبل صندوق النقد العربي، وبالتعاون مع الدول العربية وبما يتوافق عالمياً مع الإصدارات المهنية لمحاسبة الاستدامة.

7- تحديد شكل تقارير الإفصاح عن الاستدامة ومضمونها وأسلوب العرض من حيث الدمج مع التقارير المالية أو الانفصال عن التقارير المالية.

8- ربط استراتيجية الاستدامة للبلد مع بناء مؤشّرات للاستدامة في القطاعات كافّة التجارية والصناعية والمصرفية ، ليتوافق رؤية البلد مع مؤشّرات الاستدامة .

المصادر:

أوّلًا: المصادر العربية:

1- إبراهيم ، جمعة يوسف عامر، (2019)، (تأثير جودة الإفصاح عن تقارير الاستدامة باستعمال لغة تقارير الأعمال الموسّعة XBRL على ترشيد قرارات منح الائتمان بالبنوك التجارية : دراسة ميدانية) ، كلّية التجارة – جامعة مدينة السادات.

2- استراتيجية المملكة العربية السعودية للتنمية المستدامة 2030.

3- الأمين، وليد، محمد محمود، (2018)، (دور تقارير محاسبة الاستدامة في تحقيق شفافية الأداء وتقليل مخاطر القرارات الاستثمارية: دراسة ميدانية على عيّنة من المصارف السودانية) ، اطروحة دكتوراه فلسفة في المحاسبة ، كلّية التجارة ، جامعة النيلين، الخرطوم، السودان.

4- بوخلخال، خالد سيف الاسلام، وثابت، علال، (2021)، (قياس وتقييم الأداء المالي باستعمال المؤشّرات الحديثة والتقليدية ودراسة فعاليتها في خلق القيمة : دراسة حالة مجمع صيدا خلال المدّة (2009-2019))، مجلّة دراسات العدد الاقتصادي، جامعة الأغواط، المجلّد 12، العدد 1، الجزائر.

5- الجبلي ، وليد سمير عبد العظيم،(2020) ، (تأثير استعمال المعايير المالية لمحاسبة الاستدامة على تحسين الإفصاح المحاسبي وتعزيز ثقة المستثمرين)، جامعة عين شمس ، كلّية التجارة ، قسم المحاسبة والمراجعة، المجلّد 24، العدد2 ، مصر.

6- جميل، هادية النور، محمد نور الهدى، (2018)، (دور القياس والإفصاح المحاسبي عن معلومات التنمية المستدامة في تحقيق الميزة التنافسية لمنظّمات الأعمال السودانية)، اطروحة دكتور في فلسفة المحاسبة ، جامعة النيلين، كلّية التجارة، مصر.

7- حسن ، ياسر عبادي علي، (2020)، (الإفصاح المحاسبي عن ممارسات التنمية المستدامة وتأثيره على القيمة السوقية)، مجلّة العلمية للدراسات المحاسبية ، المجلّد 2، العدد 3.

8- حمايمي، توفيق، (2018)، (تأثير مؤشّرات خلق القيمة على تسعير الأسهم – دراسة حالة عيّنة من الشركات المدرجة في بورصة الدار البيضاء للمدّة (2012-2016)، جامعة قاصدي مرباح ورقلة – الجزائر، كلّية العلوم الاقتصادية والإدارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، الجزائر.

9- الخفاجي ، إيمان جواد ، (2018) ، (قياس أداء الشركات المساهمة وفق مؤشّر S&P / ISX / ESG وفحص مدى التزامها بالإبلاغ عن الاستدامة لتطبيق معايير GRI) ، رسالة ماجستير مقدّمة إلى مجلس كلّية الإدارة والاقتصاد جامعة كربلاء في علوم في محاسبة، جامعة كربلاء ، العراق.

10- الخفاجي، نعمة عباس خضير، (2019)، (التحوّلات النوعية في إدارة المصارف التجارية العربية)، مجلّة الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة بغداد، العدد 25، العراق.

11- راجي، صفا مهدي وعباس، بشائر خضير ، (2019)، (دور محاسبة الاستدامة في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية في الشركات العراقية)، بحث تطبيقي في عيّنة من الشركات الصناعية العراقية)، مجلّة كلّية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، جامعة المثنى، المجلّد 11، العدد 3.

12- فريد ، حنان هارون ، (2016)، (تأثير الإفصاح المحاسبي عن المعلومات غير المالية للمسؤولية الاجتماعية والاستدامة على دقّة تنبّؤ المحلّلين الماليين)، مجلّة الريادة لاقتصاديات الأعمال ، المجلّد 2، العدد 3.

ثانياً: المصادر الأجنبية:

13- Almumani, (M. A.).(2018).An Empirical Study on Effect of Profitability Ratios & Market Value Ratios on Market Capitalization of Commercial Banks in Jordan. International Journal of Business and Social Science Vol. 9 No. 4.

14- **Antonio ,Carlos & Sauaia , Aidar, (2003), "The Tobin Q As A company Performance Indicator Developments in Business Simulation and Experiential Learning" , Vol.30.**

15- **Aras, G. and D. Crowther, 2009, Corporate sustainability Reporting: A Study in Disingenuity. Journal of Business Ethics (87): 279-288.**

16- **Bradford M, Earp J, B, Showalter ,D,D. , S. (2017), "Corporat Sustainability Reporting and Stakeholder Concerns;Is There A Disconnect ? Accounting Horizons,31(1) 83-102**

17- **Damirchi, Leila ,Mahdavincjad, Mohammad Javad, (2017), "The Concept Of Sustainability In Contemporary Architecture And Its Significant Relationship With Vernacular Architecture Of Iran", Journal Of Sustainable Develomrnt V 10 No 1 Conadian Center Of Science And Eduction.**

18- **Global Journal of Economics and Business – Vol. 5, No. 1, 2018, pp. 62 - 86 e-ISSN 2519-9293, p-ISSN 2519-9285 Available online at http:// www.refaad.com.**

19- **Global Reporting Intitive (GRI). (2013), ''About Sustainability Reporting'', Global Reporting initiative Accessed May, https://www.globalreporting.org/information/Sustainability-reporting/pages/default**

20- **GRI, " Sustainability Reporting Guidelines ", 2011.**

21- **Hermuningsih, S., (2018), "Pengaruh Economic Value Added Terhadap Tobin Q Dengan Market Value Added Sebagai Variabel Intervening", Jurnal Ekonomi dan Bisnis,Volume1,pp. 80-88.**

22- **Mohanad Mohammed Jasim, Mohammed Ibrahim Ali, and Mohanad Abdul Rahman, (2020), "The Financial Reporting System under the Data Mining and Its Impact on Achieving Sustainable Development, Manuscript; Original published in: Productivity management", (1), GITO Verlag, P. 419-436, ISSN1868-8519, 419.**

23- **Nobance Haitham, Ellili Nejla ,(2015) ,"Corporate sustainability disclosure in annual reports: Evidence from UAE banks: Islamic versus conventional", Elsevier, at Science Direc.**

24- **Omar Ikbal TAWFIK1, (2021), Saifaldin Hashim KAMAR2, Zaroug Osman BILAL, "The Effect of Sustainable Dimensions on the Financial Performance of Commercial Banks: A Comparative Study in Emerging Markets", Journal of Asian Finance, Economics and Business Vol 8 No 3, p.p 1121–1133.**

25- Ong, Siew Hoon, (2016), "Measuring The Quality And Identifying Influencing Factors Of Sustainability Reporting: Evidence From The Resources Industry In Australia", Master Thesis,Edith Cowan University, Australia.

26- Othman Hel Al-Dhaimesh, (2019), "The effect of sustainability accounting disclosures on financial performance: an empirical study on the Jordanian banking sector, Banks and Bank Systems", Volume 14, Issue 2, 2019 https://orcid.org/0000-0003-2861-186

27- SASB CONCEPTUAL FRAMEWORK, Sustainability Accounting Standards Board (SASB), February, 2017.

28- T. Ong, H. G. Djajadikerta,(2017), "Impact of corporate governance on sustainability reporting: Empirical study in the Australian resources industry", School of Business and Law, Edith Cowan University, Australia , at SSRN.

29- Yildirim ,Canan & Efthyvoulou , Georgios, (2018),"Bank value and geographic diversification: regional vs global), Journal of Financial Stability.